

الفلسطينيون المنسيون: كيف يعيش اللاجئون الفلسطينيون في مصر

بقلم: عروب العابد

عمل لهم مقابل أجر جيد في دول الخليج في فترة الستينيات والسبعينيات، وعُرف الفلسطينيون بالكفاءة المهنية العالية وعملوا في مجال الطب والتجارة والهندسة والتدريس والإدارة. أما الفلسطينيون الذين بدأوا حياتهم المهنية قبل عام ١٩٧٨ فقد تمكنوا من الاحتفاظ بوظائفهم.

ومع ذلك، لا تقتصر قيود التعليم على صغار الفلسطينيين فقط، فالكثير من الفلسطينيين في مرحلة المراهقة تركوا المدارس. ونظرا لإدراك الفلسطينيين للقيود المفروضة عليهم لكسب الرزق، أصبح طموح العديد من الشباب الفلسطينيين قاصرا على تعلم المهارات المهنية أو امتلاك المحال التجارية. أما الشابات الفلسطينيات فقد تخلين عن أملهن في التعليم وكرسن أنفسهم لأداء الواجبات المنزلية وتربية الأطفال. إلا أنه في الآونة الأخيرة، نتيجة للصعوبات الجديدة التي يواجهها الفلسطينيون منذ اندلاع انتفاضة الأقصى الأخيرة، زاد تعاطف الناس تجاه الفلسطينيين وأدى ذلك إلى أن تسمح الهيئات التعليمية للطلاب الفلسطينيين بالالتحاق بالمدارس الحكومية دون سداد المصروفات. وقد ساعد ذلك القلة لكنه لم يغطّ الهوة للأغلبية التي كانت قد أحدثتها عدم إتاحة التعليم في السنوات الماضية.

أما القطاع الخاص فيتطلب المهارات التي بدون التعليم يصعب على الفلسطينيين اكتسابها. ويشترط أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص أن يحصل الفلسطينيون على تصريح العمل، وتحدد اللوائح نسبة عدد العمال الأجانب في أي شركة بنسبة ١٠٪. ولذا اضطر الفلسطينيون للعمل كسائقي تاكسي أو سائقي شاحنات - وهي أعمال يقوم بها العمال غير المهرة أو شبه المهرة - أو للعمل في إصلاح الدراجات، أو بيع الملابس المستعملة في الشوارع أو كبايعين متجولين «تجار شنتة» يحملون السلع من محافظة إلى أخرى.

يعيش ما يقرب من ٥٠ ألف لاجئ فلسطيني في مصر دون مساعدة أو حماية من الأمم المتحدة وهم يعانون من الكثير من القوانين والتشريعات المقيدة. ولا يتوفر سوى القليل من المعلومات عن نكبتهم.

للفلسطينيين. وصورت وسائل الإعلام التابعة للدولة صورا سلبية توضح «عدم العرفان بالجميل» من جانب الفلسطينيين واتهمت الفلسطينيين بأنهم تسببوا في قضية لجوئهم نتيجة لطمعهم ورغبتهم في بيع أراضيهم للصهاينة. ونتيجة لذلك يعتقد الكثير من المصريين أن الفلسطينيين أغنياء ولديهم نفوذ اقتصادي قوى ولذا لا يستحقون أي تعاطف أو مساعدة.

حقوق الفلسطينيين في مصر منذ عام ١٩٧٨

بعد أن كان التعليم بالجامعة مجانياً في عهد جمال عبد الناصر، أصبح على الفلسطينيين أن يدفعوا رسوم الدراسة بالعملة الأجنبية. وحتى هؤلاء الذين لهم الحق في الإعفاء من دفع ٩٠٪ من المصروفات المفروضة على الطلبة الأجانب لم يتمكنوا في أغلب الأحيان من دفع المبلغ المتبقي. ويتحدث بعض الفلسطينيين عن إعداد شهادات ميلاد مزورة تبين أنهم مصريون لكي يحصلوا على التعليم المجاني. وآخرون دفعوا، مبدئياً الحد الأدنى من المصروفات التي يدفعها المصريون وتعهدوا بدفع المبلغ المتبقي من المصروفات المقررة على الأجانب بعد التخرج، وغالبا لا يتمكنون من تسديد المصروفات ولذا يجرموا

الشابات الفلسطينيات تخلين عن أملهن في التعليم

من الحصول شهادات رسمية لتخرجهم. ونظرا لمؤهلاتهم التعليمية التي اكتسبوها في مصر، أصبح الفلسطينيون قادرين على إيجاد

المعروف

أن الفلسطينيين لجأوا إلى مصر بعد حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، و١٩٦٧. وقد مُنح سكان غزة، الذين عملوا موظفين مدنيين عندما كان قطاع غزة تحت الحكم الإداري المصري، وكذلك طلاب غزة المقيمين في مصر، عندما تم احتلال غزة في عام ١٩٦٧، من العودة لوطنهم. ولم تقدم مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين (المفوضية) ولا وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل الفلسطينيين (الوكالة) الحماية أو الدعم لسكان أو طلاب غزة الفلسطينيين النازحين، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء هذه الوكالة لتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين وبدأت عملياتها في عام ١٩٥٠. وفي حين أقامت الوكالة مشاريع للإغاثة والمساعدة في سوريا والأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة، لم تسمح مصر للوكالة بالعمل على أراضيها.

صاحب تصاعد نفوذ جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٢ العصر الذهبي للفلسطينيين المقيمين في مصر. فكان يُنظر للفلسطينيين نظرة مساوية للمواطن المصري فأُنحيت أمامهم فرص التعليم وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها الدولة، وكذلك فرص العمل دون قيود. إلا أنه، في أواخر فترة السبعينيات، تأثرت بشكل كبير جماعات الفلسطينيين النازحين في مصر بسبب توتر العلاقات بين الحكومة المصرية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت اتفاقية كامب دافيد للسلام واغتيال وزير الثقافة المصري على يد الجماعة الفلسطينية التي يتزعمها أبو نضال عام ١٩٧٨ نقطة تحول، إذ تم تعديل القوانين والتشريعات لمعاملة الفلسطينيين كأجانب، وتم إلغاء حق حرية التعليم والعمل والإقامة

والاحتفاظ بوضع اللاجئين. وفي عام ١٩٨١، وقعت مصر أيضا معاهدة ١٩٥١ الخاصة باللاجئين. إلا أنه من الناحية العملية، لم يتم تنفيذ أي من الوثيقتين السابقتين. وأدت سياسات مصر المتغيرة تجاه الفلسطينيين المقيمين بها إلى تآكل تدريجي لحقوقهم. حيث همشت وقللت القوانين من وضع الفلسطينيين وعاملتهم كأجانب غير مسموح لهم بالوصول إلى الهيئات الدولية للتعبير عن احتياجاتهم. كما لم تستطع جميع الوثائق القانونية الصادرة عن الأمم المتحدة والجامعة العربية حماية حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين، ليس فقط في فلسطين بل أيضا في المنفى. وإذا كانت مصر وباقي الدول العربية مخلصه في دعم قضية اللاجئين الفلسطينيين، فيتعين عليهم أن يوفرها الحقوق وإتاحة الحصول على الخدمات إلى أن يأتي ذلك الوقت الذي يستطيع فيه الفلسطينيون العودة إلى وطنهم.

عروب العابد باحثة مستقلة مقيمة في عمان، بالأردن، وينصب اهتمامها في قضايا اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة. هذا المقال مقتبس من مشروع بحثي استمر لمدة عامين من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣ تحت رعاية برنامج دراسات الهجرة القسرية FMRS بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بريد إلكتروني: www.aucegypt.edu/academic/fmrs، بتمويل من المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية هذا المشروع، بريد إلكتروني: www.idrc.ca. هذا المقال مقتبس أيضا من كتاب سيصدر قريبا بعنوان: «الفلسطينيون في مصر: تحليل لإستراتيجيات البقاء وسبل كسب الرزق». للحصول على مزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالكاتبة على البريد الإلكتروني: oroub@yahoo.com

١ لمزيد من المعلومات حول بروتوكول الدار البيضاء وحقوق الإقامة للفلسطينيين في مصر والدول العربية أنظر موقع: www.badil.org/Protection/Documents/ArabStates/CasablancaProtocol.htm وموقع: www.shaml.org/puplications/monos/monol.htm

من يحمي حقوق الفلسطينيين في مصر؟

من الناحية النظرية تعتبر «المفوضية» مسؤولة عن حماية الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المناطق الخمسة لعمل الوكالة. ومع ذلك، أعاق الساسة العرب قدرة «المفوضية» على توفير الحماية. وتعلل الدول العربية موقفها بأن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن طرد الفلسطينيين من أراضيهم، طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ الذي صادق على مشروع تقسيم فلسطين، ومن ثم، تعتبر الأمم المتحدة مسؤولة بشكل مستمر عن وضع آليات لإعادة الفلسطينيين إلى وطنهم وتعويضهم. فإذا سمح العرب «للمفوضية» بحماية الفلسطينيين، قد يضر ذلك بقضيتهم وذلك عن طريق التشجيع على توطينهم في دول أخرى.

ومن ثم، تم استبعاد الفلسطينيين من الحصول على حماية «المفوضية» وذلك استنادا إلى أنهم يحصلون على المساعدة من «الوكالة»، بغض النظر عن كون أن «الوكالة» لا تساعد إلا أولئك الذين يعيشون في المناطق الخمسة لعملياتها. وظل الوضع هذا النحو حتى سبتمبر عام ٢٠٠٢. عندما أعادت المفوضية تفسير المادة (١-د) من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين لتأكيد أن اللاجئين الفلسطينيين هم لاجئون بطبيعة الأمر ويتعين على «المفوضية» حمايتهم إذا توقفت المساعدة والحماية المقدمة من الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك، شمل ذلك الفلسطينيين الذين لا يعيشون في الدول التي تمارس فيها «الوكالة» عملياتها في إطار التفويض الذي - يخول «المفوضية» حمايتهم. ومع ذلك، من الناحية العملية، مازالت «المفوضية» لا تقدم الكثير للفلسطينيين الذين لا يشملهم التفويض الممنوح للوكالة.

الخلاصة

تعد مصر من أحد الدول الموقعة على بروتوكول الدار البيضاء عام ١٩٦٥^١ وقد صدقت على مواده التي وضعت خصيصا لمنح الفلسطينيين حق الإقامة والعمل والسفر مع التأكيد في نفس الوقت على أهمية الحفاظ على الجنسية الفلسطينية

كانت هناك أقلية من الفلسطينيين هم الأكثر حظاً؛ وهم الموظفون السابقون بمنظمة التحرير الفلسطينية والموظفون المدنيون السابقون في مصر؛ إذ حصل هؤلاء على دخل منتظم واستطاعوا أن يلحقوا أبناءهم بالمدارس الحكومية وتم إعفاؤهم من تسديد مصروفات الجامعة. فضلا عن ذلك، تأثر الفلسطينيون بما يلي:

■ مخاطر الأوضاع الصحية الطارئة: على الرغم من أن الخدمات الصحية الأساسية تقدم بشكل مقبول للفلسطينيين، إلا أن معظمهم يخشى من عدم القدرة على دفع تكاليف العمليات الطبية غير المتوقعة والمكلفة وتكاليف العلاج لفترات طويلة.

■ قانون ١٩٧٦ الذي يقيد امتلاك الأجانب للعقارات والأراضي وقانون ١٩٨٨ الذي يقصر ملكية الأراضي الزراعية على المصريين فقط.

■ الشروط المقيدة للإقامة: يشترط لتجديد تصريح الإقامة دفع الرسوم وإثبات ما يبرر البقاء في مصر حتى وإن لم يتمكن الفلسطينيون من العودة إلى فلسطين. ويعرض للسجن أو الترحيل من لا يستطيع تقديم ما يثبت تسجيله في أحد المراحل التعليمية، أو تقديم تصريح عمل أو ما يفيد الزواج من مصري أو مزاوله نشاط تجاري مع مصري أو ما يفيد بأن رصيده بالبنك يساوي ٥٠٠٠ دولار أمريكي.

■ القيود المشددة على السفر: إذا قضى الفلسطيني أكثر من ستة أشهر خارج مصر، يجوز إلغاء إقامته. ويجب على من يحتاجون للإقامة بالخارج لمدة عام، التقدم بطلب تأشيرة عودة لمدة عام وتُلغى هذه التأشيرة إذا لم يعد حاملها إلى مصر قبل انتهائها. وهناك الكثير من الفلسطينيين المولودين في مصر يظلون في الدول العربية أغراب يعيشون بصفة غير قانونية وغير قادرين على العودة إلى مصر. وفي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢، على سبيل المثال، قضى أحد الطلاب الذي كان يدرس في روسيا ١٤ شهرا ينتقل من مطار موسكو إلى مطار القاهرة قبل أن تتمكن «المفوضية» من الحصول له على اللجوء في السويد.